اقتصاد

الحكومة مهتمة بإعادة إقلاع المشاريع الاستثمارية المتعثرة

قانون جديد لـ«التموين» يحدد مسؤولياتها في السياسة العامة والأسواق

| الوطن

كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وزارات الإدارة المحلية والبيئة والسياحة والأشغال العامة والإسكان بمتابعة تنفيذ الخطة الحكومية الرامية إلى إعادة إقلاع جميع المشاريع الاستثمارية الخدمية والاقتصادية والسياحية المتعثرة والمتوقفة مع القطاع الخاص في المحافظات.

وأكد خميس خلال جلسة الحكومة الأسبوعية أمس على تقديم التسهيلات لتشجيع المستثمرين على تنشيط هذه المشاريع لتكون مساهما رئيساً في العملية التنموية وتحسين المشهد البصري في أماكن تواجدها.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تمت مناقشة مشروع قانون تحديد مهام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره، وتتولى الوزارة وفقاً للمشروع اقتراح السياسات العامة للدولة في قطاع التجارة الداخلية وتنفيذها وتأمين البيئة المناسبة للأسواق الداخلية والمحافظة على استقرارها، ورسم الإستراتيجيات ووضع وتنفيذ الخطط المؤدية إلى ضمان توفر المواد والسلع الأساسية.

من جانبها عرضت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري ورقة عمل حول خطة التنمية البشرية في محافظة دير الزور التي تعرضت بفعل الأعمال الإرهابية إلى أضرار كبيرة على مختلف المستويات وخاصة في الجانب البشري، مبينة أن الخطة تتضمن مرحلتين الأولى تعنى بالتدخل الاجتماعي السريع للفئات الأكثر تضرراً وهي أسر الشهداء والجرحى والمرأة والطفل والمسنين وذوي الإعاقة والثانية تعنى بالتدخل البرامجي لتطوير مؤشرات التنمية الاجتماعية في المحافظة وتعالج ملفات التربية والتعليم والثقافة والخدمات الصحية والبيئية والحماية الاجتماعية.

ودرس المجلس مشروع مرسوم بإعفاء المستثمرين والمودعين في فرع المؤسسة العامة للمناطق الحرة بعدرا من بدلات الإشغال والغرامات والفوائد المترتبة عليها من ٢٠١٣/١/١ ولغاية ٢٠١٧/١٢/٣١ ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره وذلك بغية تشجيع عودة المستثمرين لمزاولة نشاطهم الاستثماري وترميم منشآتهم بعد الأضرار التي تعرضت لها بفعل الإرهاب وتخفيف الأعباء المالية عنهم ليمارسوا دورهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما وافق المجلس على كتاب وزارة الأشغال العامة والإسكان المتضمن طلبها تمديد تبرير تأخير مدد تنفيذ العقود المبرمة مع الوزارات والجهات العامة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/١/٢٦ ولغاية ٢٠١٨/٧/٢٥ إضافة إلى الموافقة على استمرار العمل بالبلاغ المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة الإشكاليات التي تواجه العقود المبرمة مع الجهات العامة بسبب الظروف الراهنة اعتباراً من تاريخ ٩/ كانون الثاني /٢٠١٨ ولغاية ٨/ نيسان /٢٠١٨.

وكان مجلس الوزراء تقدم في مستهل جلسته اليوم بالتعازي للشعب والحكومة في الجمهورية الإسلامية في إيران بالحادث المؤسف الذي نجم عن تحطم طائرة ركاب في محافظة أصفهان معربا عن تعاطفه مع ذوي الضحايا ومتمنيا لهم الصبر والسلوان.

عضو مجلس الشعب يطلب أن يحضر أحد النواب اجتماعات الحكومة لنقل ما يدور في «الكواليس»

| هناء غانم

بدأ مجلس الشعب جلسته أمس بانتقاد صريح لأداء وعمل الحكومة والمجلس، على حدّ سواء، إذ وجّه النائب نبيل صالح نقداً لطريقة عرض وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب إنجازات وأعمال الحكومة في جلستها السابقة، معتبرا أن هذا مضيعة للوقت الذي «يحسب علينا كنواب»، آملاً أن يستمع الوزير إلى آراء النواب حول أعضاء الحكومة، الذين يتأخرون بضعة أشهر في الرد على الكتب الخطية، وأحياناً لا يوجد رد أبداً، طالباً المعاملة بالمثل أي أن يكون أحد النواب حاضرا في اجتماعات الحكومة لينقل لنا بشكل مفصل ما يدور في كواليس الحكومة، موضحاً أن ذلك «لا يقلل من دور وأهمية الوزير الذي يتابع جلساتنا كما لا يفعل الكثير من النواب».

وطالب صالح المجلس أيضاً «بمراجعة نفسه والاستماع إلى اقترحات الزملاء وآرائهم في سير الجلسات وتوزيع الفقرات بغية تطوير عمل المجلس وتفعيل حضوره في حياة المواطنين»، موضحاً أن المجلس «راكم من القوانين والتشريعات ما يكفي لإدارة مؤسسات العالم، غير أن هذا لم ينعكس على حياة المواطنين بالإيجاب»، مبيناً أن «الخلل يقع في عمل حكوماتنا المتعاقبة وان المجلس غير قادر على تفعيل ما صدر من قوانين وتشريعات وقرارات وهذا يستدعي منا تغيير آلية العمل».

من جانبه ردّ الوزير عبد الله عبد الله قائلاً «ما يقرأ في جلسة مجلس الشعب عناوين لاجتماعات الحكومة».

> نواب ينتقدون تقرير لجنة المخالفات في حماة والصباغ ينهي عملها ويحيله على الحكومة

بدوره اعتبر رئيس مجلس الشعب حمودة الصباغ أن ما جاء به النائب «اتهامات غير مبررة»، ونقد لعمل الدولة ممثلاً بالحكومة وللمؤسسة التشريعية المتمثلة بمجلس الشعب، «وكأن المجلس لا يعمل، وكأن لا أحد في الدولة يعمل»، مبيناً أن ما يجري في مجلس الشعب صيغة تعرض في كل برلمانات العالم، وان المجلس في كل جلسة في بداية الأسبوع يقدم خلاصة عن أهم العناوين التي تناولها وناقشها مجلس الوزراء.

كما استهجن اتهامات النائب بحق المجلس والحكومة، في ظل سبع سنوات حرب كونية والمؤسسات تسير بالشكل المناسب والدولة تعمل بهذا الزخم والمؤسسة التشريعية تعمل وتمارس مهامها ضمن هذه الظروف الصعبة، واصفا هذه الأعمال والمهام في ظل هذه الأوضاع بالمهم والكبير، وأن مثل هذه الاتهامات هي جلد للذات، واعتبر أن ما ورد هو مجرد رأي شخصي.

بدورهم رأى بعض النواب أن ما قاله صالح بأن قرارات المجلس عديمة الأثر فيه إهانة للمؤسسة التشريعية، وهي إحدى مؤسسات الدولة التي تعمل وتتكامل مع المؤسسة القضائية والتنفيذية، في حين رأى أحد النواب أن صالح له الحق بتوجيه اللوم إلى الحكومة ليس كما فهم البعض، وهذا أمر متاح للجميع، ويؤكد أن الحكومة لا تقوم بواجبها وهناك الكثير من الترهل في عمل الحكومة.

مخالفات في حماة

ناقش المجلس تقرير اللجنة المكلفة التحقيق حول واقع المخالفات في مجلس مدينة حماة والمتعلقة بالتعدي على أملاك الدولة في المحافظة وتقديم المقترحات والتوصيات المتعلقة بها، والمشكلة بالقرار رقم ٢٥ تاريخ ١٨/١/ ٢٠١٧.

وخلال الجلسة انتقد نواب تقرير اللجنة الذي تقدم به رئيس اللجنة معتبرين أن التقرير غير واضح ولا يفي بالغرض المخصص للتحقيق في التلاعب بأملاك الدولة، مؤكدين أن التقرير لا يرقى إلى مستوى مجلس الشعب، بل إن اللجنة المكلفة تحتاج إلى لجنة للتدقيق.

بعض أعضاء اللجنة أكدوا أنها لم تجتمع، وأن التقرير الصادر عنها لم يمر عليهم، في حين قدم أحد النواب وجهة نظر تتلخص بأنه «منذ سنوات ونحن نسمع أن هناك فساداً في مجلس مدينة حماة ومن المفترض أن يعاقب من كان قائما على العمل في تلك الفترة وليس محاسبة أربعة أو خمسة أشخاص، لأن سرقة المال العام هو قضية عامة وعلينا وضع النقاط على الحروف ومحاسبة المقصرين».

وبعد الكثير من الجدل قرّر رئيس مجلس الشعب إنهاء عمل اللجنة وإحالة التقرير إلى الحكومة التي تعتبر صاحبة الحق في متابعة الموضوع وإرساله إلى الرقابة والتفتيش لإجراء ما يلزم.

شركة عامة تستثمر في شركة خاصة بحوالى ٢٥٠ مليون ليرة لخمس سنوات

| علي محمود سليمان

صدّق وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أمس عقد الاستثمار الموقع بين المؤسسة السورية للتجارة وشركة عصير الجبل المساهمة المغفلة العامة.

ويتضمن عقد الاستثمار أن تقوم المؤسسة السورية للتجارة باستثمار وتشغيل مصنع شركة عصير الجبل تحت مسمى «وحدة المؤسسة السورية للتصنيع» لتصنيع كافة أنواع العصائر الطبيعية والمربيات والخدمات المتعلقة بهذه الغاية، ومدة العقد خمس سنوات مقابل بدل استثمار سنوي قيمته ٥٠ مليون ليرة سورية، إذ وقّع من جانب المؤسسة السورية للتجارة مديرها العام عمار محمد، ومن جانب شركة عصير الجبل رئيس مجلس إدارتها شحادة صلاح.

في سياق متصل بعمل الوزارة ضبطت دوريات حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتعاون مع الجهات المختصة مستودعاً في منطقة جديدة الوادي في ريف دمشق يقوم صاحبه ببيع المواد الغذائية المنتهية الصلاحية وتغيير اللصاقات بلصاقات جديدة تحمل تاريخ انتهاء صلاحية مزوراً لإعادة طرحها في الأسواق.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية حسام نصر الله أن المواد المضبوطة تزن نحو ٦ أطنان، أغلبها معلبات متنوعة: مربيات ومعلبات حمص وفول وفاصولياء وحليب مجفف، مبيناً أن ضبط المستودع كان نتيجة المراقبة والتواصل مع أهالي المنطقة، وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق صاحب المستودع حيث تم إغلاق المستودع بالشمع الأحمر وإحالة المخالف على القضاء المختص وتنظيم الضبط اللازم، كما تم إتلاف البضاعة مباشرة بعد تحليلها والتأكد من مخاطرها على صحة وسلامة المواطنين وعدم مطابقتها للحد الأدنى من الشروط والمواصفات المطلوبة.

لفت نصر الله إلى ارتفاع عدد ضبوط المواد منتهية الصلاحية في الفترة الأخيرة، سواء في دمشق أم في باقي المحافظات، الأمر الذي يعود –بحسب نصر الله– إلى التشديد على الأسواق الذي طالب به الوزير، وخاصة أنه مع نهاية كل عام وبداية عام جدد تكون هناك العديد من السلع قد أصبحت منتهية الصلاحية أو قاربت على انتهاء صلاحيتها ولم تبع في الأسواق ولذلك يعمد ضعاف النفوس إلى التلاعب بها وتزويرها وإعادة طرحها في الأسواق بتاريخ صلاحية جديد غير حقيقي.

وأضاف نصر الله: إن الوزارة من خلال المخابر لديها ولدى المديريات الفرعية تقوم بالتدقيق في المواد والسلع كافة التي تم تحليلها سابقاً، ما يوفر قاعدة بيانات فيها وبتاريخ انتهاء صلاحيتها، ومن خلال المتابعة في الأسواق لهذه السلع يتم ضبطها في حال وجدت في الأسواق، إضافة إلى متابعة حركة المبيع من خلال سجلات المستودعات والفواتير لدى التجار وأصحاب المحال إضافة إلى الكشف الحسي المباشر في الأسواق.

وأضاف مدير حماية المستهلك خلال حديثه لـ«الوطن»: إنه على الرغم من التنوع في السلع وكثافة حركة العرض والطلب في الأسواق إلا أن ضعاف النفوس يسعون إلى تحقيق مكاسب إضافية غير مشروعة فيلجؤون للمتاجرة بالمواد المزورة لأن بيع المواد المنتهية الصلاحية يعود بربح أكبر لكونهم يشترونها بأقل من الأسعار الرائجة في السوق بالجملة، ولذلك فإن المديرية ومن خلال دورياتها وفروعها كافة في المحافظات ستعمل على تكثيف العمل لضبط الأسواق كافة ومنع طرح المواد المنتهية الصلاحية أو أي مواد أخرى تهدد السلامة الغذائية للمواطن.

سعر الصرف مستقر نسبياً والتعاملات ضعيفة

«مداد»: انكفاء المضاربة على الليرة لغياب فرص تحقيق أرباح كبيرة

| الوطن

تحسنت الليرة بشكل طفيف أمام العملات الأجنبية في تعاملات السوق الموازية «السوداء» يوم أمس، خاصة أمام الدولار، إذ انخفض سعر صرفه أمام الليرة إلى مستويات بين ٤٦١ و٤٦٧ ليرة، وسط نوع من الاستقرار النسبي خلال تداولات الأسبوع الماضي.

مصادر في سوق الصرف أكدت لـ«الوطن» تدني حجم التعاملات في السوق، مع غياب للصفقات الكبيرة، التي تؤثر في السوق، علماً أن الجزء الأكبر من التعاملات اليوم تذهب للسوق السوداء نظراً للفارق بين أسعار الصرف فيها والأسعار الرسمية المستقر عند ٤٣٤ ليرة للدولار.

من جانبه عزا مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» ذلك الاستقرار النسبي في سعر الصرف لعدة عوامل، من بينها حالة الحذر والترقب التي يشهدها السوق تجاه التطورات العسكرية والسياسية المحيطة بالحرب الدائرة على سورية، وانكفاء عمليات المضاربة على الليرة السورية أمام غياب فرص تحقيق أرباح كبيرة، وثبات في المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تؤثر في سعر الصرف لحجم الحوالات الواردة من الخارج، وحجم النشاط الاقتصادي في البلاد، إضافة إلى تراجع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية في الأسواق المالية العالمية..

أما في السوق الرسمية فقد استمر مصرف سورية المركزي في تثبيت سعر زوج الدولار الأميركي / الليرة السورية عند مستوى ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد، وكذلك سعر شراء الدولار الأميركي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي بموجب النشرة الرسمية عند مستوى ٤٣٨ ليرة سورية للمبيع ٤٣٥ ليرة سورية للشراء.

وبحسب التقرير الاقتصادي الأسبوعي للمركز، فيما يخص سعر صرف الليرة مقابل اليورو في السوق الموازية فقد تراجعت خلال تعاملات الأسبوع الماضي، ليرتفع زوج (اليورو / ليرة سورية) إلى مستوى ٥٨٠ ليرة سورية في نهاية هذا الأسبوع مقارنة مع مستوى ٥٧٤ ليرة المسجل في نهاية الأسبوع السابق، وبما نسبته ١,٠٥ بالمئة، كما تراجعت الليرة في السوق الرسمية أمام اليورو بما نسبته ١,٥٤ بالمئة، ليرتفع زوج (اليورو / ليرة) إلى مستوى ٥٤٣,٥٢ ليرة في نهاية الأسبوع الماضي مقابل مستوى ٥٣٥,٢٦ ليرة في نهاية الأسبوع السابق.

اللجنة الاقتصادية لم توافق على طلب رفع السقف إلى مليون ليرة

«العقاري» لـ«الوطن»: لا تعديل على المستفيدين من قروض السلع المعمرة وحصراً للموظفين الموطنة رواتبهم

| عبد الهادي شباط

كشف مدير في المصرف العقاري لـ«الوطن» عن إنجاز مذكرة تتضمن تعديل نص الاتفاق السابق مع المؤسسة السورية للتجارة حول تعديل سقف القروض الاستهلاكية ليصبح سقف هذه القروض ٥٠٠ ألف ليرة بدلاً من ٣٠٠ ألف ليرة، وذلك بعد أن صرح أكثر من عضو في اللجنة الاقتصادية في رئاسة الحكومة عن هذا التعديل، معتبراً أن رفع السقف لهذا القرض سيكون مفيداً جداً لجهة تمكين أصحاب الدخل المحدود تأمين احتياجاتهم من السلع المعمرة عبر هذا القرض.

وعن أي تعديل حول توسيع دائرة المستفيدين من هذا القرض بيّن أنه لم يطرأ أي تعديل على ذلك حيث يمكن الاستفادة من هذا القرض من العاملين في الجهات العامة ممن هم موطنو رواتبهم لدى المصرف العقاري، وكذلك في بعض المصارف العامة الأخرى التي تمنح القرض للعاملين في الدولة، بشرط توطين الراتب لديها، مبيناً أنه يمكن الاكتفاء بكفيل واحد في حال كان يحقق أجره الشهري الشروط المطلوبة.

إن شرط التوطين من شأنه أن يحرم العديد من الموظفين غير الموطنة رواتبهم في المصارف العامة من هذه القروض، وهذا مأخذ أولي عليها.

وعن رصيد المكوث بيّن المدير أن قروض السلع المعمرة تم استثناؤها ضمن سلة القروض الأخرى التي تريث البنك المركزي بتطبيق رصيد المكوث عليها لمدة عام، مبيناً أن اشتراط رصيد المكوث خلال الفترة السابقة على هذا النوع من القروض أسهم في ضعف الطلب عليه خلال العام ٢٠١٧ مسجلاً تراجعاً واضحاً في طلبات الراغبين في الحصول على هذا القرض لدى المصرف العقاري.

مشيراً إلى أن المصرف العقاري كان قد رفع مذكرة لتعديل سقف القروض للسلع المعمرة لتصبح مليون ليرة بدلاً من ٣٠٠ ألف ليرة وذلك بالنظر لحالة التضخم التي شهدتها الأسعار على مدى سنوات الحرب السابقة بسبب انخفاض قيمة الليرة، ومجاراة الارتفاعات السعرية الحاصلة في أسعار السلع الاستهلاكية التي عادة ما يتجه أصحاب الدخل المحدود إلى الحصول عليها عبر القروض.

وعن الجديد في ملف القروض السكنية، على أمل أن يحدث التطور الحاصل على سقف قروض السلع المعمرة أثراً في دفع ملف القروض السكنية باتجاه إعادة تفعيله من جديد، بيّن المدير أنه لم يرد للمصرف أي تعليمات جديدة حول ذلك، وخاصة أن المصرف تقدم بمذكرة للبنك للمركزي حول استثناء مشابه للقروض الاستهلاكية التي يمنحها المصرف العقاري من رصيد المكوث أسوة بقروض التوفير والتسليف التي تم استثناؤها من شرط رصيد المكوث لمدة عام.

كما بيّن في ملف التسويات وجدولة القروض للمتعثرين من المتعاملين مع المصرف أن المصرف يعمل على جدولة قائمة من المتعاملين المتعثرين، توافقاً مع التسهيلات والمرونة التي ينتهجها المصرف لتحصيل الديون المتعثرة وخاصة أن حجم القروض المتعثرة لدى المصرف تجاوزت ١٠٠ مليار ليرة، بينما قيم التحصيلات من هذه الديون تجاوز ٤٠ مليار ليرة خلال العام الماضي.

من جانبه اعتبر مدير في السورية للتجارة في اتصال مع «الوطن» أن رفع سقف القروض للسلع المعمرة سيكون له أثر إيجابي في رفع معدلات المبيعات في الصالات التابعة للمؤسسة وإتاحة مساحة أوسع أمام أصحاب هذه القروض للحصول على احتياجاتهم من المواد المنزلية والكهربائية وغيرها ضمن نظام التقسيط، وأن المؤسسة توفر تنوعاً واسعاً في المنتجات والمواد المنزلية التي يحتاج إليها أصحاب الدخل المحدود وفق أسعار وجودة منافسة للسوق وأن الفارق والتخفيض في الأسعار يصل لدى صالات المؤسسة إلى نحو ٢٠ بالمئة، وأن حركة المبيعات والإقبال الواسع من المواطنين على صالات المؤسسة يشير إلى مدى منافسة الأسعار في هذه الصالات.